المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : ٢٣-٠٩-٢٠٠٦ العـــدد : ١٩٢٥
الصفحـات : ٩٦ المسلسل : ١٢٨

نمو الاقتصاد السعودي بقيادته الإصلاحية:

الملك عبدالله وعهد الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية

للاقتصاد السعودي تأثير كبير على الاقتصاد العالمي

بقلم: د. عبدالوهاب بن سعيد القحطاني
عضو هيئة الإدارة الاستراتيجية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

جدد السعوديون البيعة والولاء لخادم الحرمين الشريفين قبل حوالي شهر من هذا اليوم الوطني الذي نستعرض فيه المكاسب الوطنية التي حققناها بالإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويرعاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله -حفظه الله- قائداً ورائداً للأمة.

حرص خادم الحرمين الشريفين على مصلحة الوطن والمواطن من خلال ما يصدره من تعليمات للمسؤولين لإصلاح النظام الاقتصادي في المملكة، ناهيك عن الإصلاحات الاجتماعية ذات العلاقة بتنظيم العلاقات الأسرية والإنسانية في المملكة، حيث نلمس توجيه جلالته لوزارة العدل لتطوير الإجراءات القضائية وما يخص العلاقات الأسرية.

وامتدت الإصلاحات الاقتصادية لخادم الحرمين الشريفين منذ كان ولياً للعهد عندما شارك أخاه الملك فهد رحمه الله الرؤية الاقتصادية بتأسيس مجلس الاقتصاد الأعلى ورأسه منذ التأسيس. وكانت ولادة المجلس الاقتصادي الأعلى بداية توجيه الاقتصاد السعودي في مسار الإصلاح الهيكلي ليواكب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية لأنه يعرف مدى أهمية دور المملكة في الاقتصاد العالمي.

ويرى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أهمية الانفتاح والإصلاح الاقتصادي للمملكة، حيث لعب دوراً بارزاً في انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بعد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عندما وضح للرئيس بوش أهمية تذليل العقبات أمام انضمام المملكة للمنظمة. ويعد انضمامها لأكبر منظمة اقتصادية في العالم، منظمة التجارة العالمية مكسباً اقتصادياً يزيدنا قوة إذا استفدنا منها في تحسين قدراتنا التنافسية في الصناعات المختلفة سواء ما يتوافر لنا فيها من ميزات نسبية تنافسية أو ما نستطيع تكوينه من هذه الميزات النسبية في المستقبل من خلال تحالفاتنا الاقتصادية مع دول صديقة رسم خادم الحرمين الشريفين علاقات اقتصادية وطيدة معها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وباكستان وماليزيا وتركيا وغيرها من الدول ذات القوة الاقتصادية العالمية.

ويتمتع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز برؤية بعيدة المدى، ناهيك عن شعبيته المتنامية في دول العالم، وهذا يضيف للمملكة فرصاً استثمارية عديدة وأذكر رحلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله إلى الولايات المتحدة قبل حوالي العام عندما كان ولياً للعهد، حيث أذاب الجليد في العلاقات السعودية الأمريكية وجعل الكثير من القضايا تسير لمصلحة الشريكين الاقتصاديين التقليديين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تتوافر للبلاد قيادة حكيمة مخلصة مصلحة تضع المصالح الوطنية فوق كل مصلحة أخرى فإننا سنرى القوة الاقتصادية والسياسية والتلاحم الاجتماعي بين المواطنين وقيادتهم.

لقد شهدت المملكة العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف لرفاهية المواطنين وضيوف المملكة من الوافدين الذين يعملون في قطاعات اقتصادية مختلفة. ولدعم الاقتصاد الوطني وتكامله مع

فائض الميزانية حوالي 39 ملياراً وسيشجع هذا النمو تدفق الاستثمارات الأجنبية

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : ٢٣-٠٩-٢٠٠٦ العـــدد : ١٩٢٥
الصفحـات : ٩٧ المسلسل : ١٢٨

الاقتصاد العالمي فقد كان قرار القيادة الحكيمة بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار وسيلة استراتيجية لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية للمملكة. وهذا إنجاز اقتصادي عظيم لأننا بحاجة للتكنولوجيا والخبرات الأجنبية التي تسهم في تقدمنا بين الأمم.

ويهتم خادم الحرمين الشريفين بسوق المال ويراقب أداءه حرصاً منه على مصلحة المواطنين والمقيمين الذين يستثمرون مدخراتهم في هذه السوق الواعدة التي تشهد حركة اقتصادية كبيرة تدعم الاقتصاد الوطني، لذا كان تأسيس هيئة سوق الأوراق المالية ذا أثر كبير في تنظيم السوق. وقد كان له الدور الكبير في شفافية الهيئة وقيامها بمهامها ووظائفها الرئيسة، فرئيس هيئة سوق الأوراق المالية يعمل في مجلس الاقتصاد الأعلى قبل تكليفه بإدارة هيئة سوق الأوراق المالية.

الاكتتابات والإدراجات للشركات العائلية وغيرها في سوق الأسهم السعودية كان ولا يزال بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله الذي يحرص على تعميق سوق الأسهم ليستطيع المستثمرون استثمار مدخراتهم في سوق نامية في بيئة اقتصادية مشجعة. وتعد مدينة الملك عبدالله الاقتصادية من أكبر المشاريع العملاقة في المملكة، حيث طرحت شركة إعمار ٢٥٥ مليون سهم للاكتتاب العام قبل حوالي الشهر. وستطرح المزيد من الشركات للاكتتاب رغبة من خادم الحرمين الشريفين في مشاركة المواطن والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المباركة.

ويشهد صندوق التنمية العقارية زيادة في ميزانيته بتوجيه من الملك عبدالله، خاصة أن المملكة تشهد ارتفاعاً في أسعار البترول، وذلك لدعم التنمية العمرانية في المملكة ليسعد المواطنون بما ينجزونه من مساكن تلبي حاجاتهم السكنية، ناهيك عن نهضة سوق العقار في المملكة عندما يزداد نشاط صندوق التنمية العقارية، وما تشجيع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله للمواطنين لتسديد قروضهم بمنحهم خصم ١٠٪ فوق ما كانوا يحصلون عليه سابقاً عند انضباطهم في التسديد إلا وجه من وجوه الخير الذي ينعم به المواطنون في عهده الميمون.

الجولات الأبوية لخادم الحرمين الشريفين للعديد من مناطق ومدن المملكة في الشهور الماضية تشير إلى حرصه واهتمامه بالشأن الاقتصادي، حيث أمر جلالته بإقامة مشروعات اقتصادية فيها لدعم المواطنين والاقتصاد الوطني، بل كان حريصاً على توفير البنية الاقتصادية القوية في تلك المناطق والمدن ما يساعد على استقرار المواطنين بقربهم من مصادر رزقهم سواء كانوا مستثمرين أو باحثين عن العمل.

وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله حريص على مشاركة جميع المواطنين في تحمل المسؤولية كل في مجاله وعمله، بل ويعتقد أن التمثيل الصحيح لجميع مناطق المملكة يكمن في تمكين المتعلمين منهم للمناصب القيادية العليا في الدولة لأنه -حفظه الله- يرى أهمية عدالة الحكم وولاء المواطن.

وفي الختام أود التأكيد على أن الاقتصاد السعودي بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله قوي، وسيواصل نموه القوي بقيادته الإصلاحية، وسيكون هناك فائض كبير في الميزانية يقدر بحوالي ٣٩ مليار ريال بنهاية ٢٠٠٦م ما يحفز القطاعات الصناعية للنمو في ٢٠٠٧م بمعدل يفوق بكثير ما هو عليه الآن، وسيشجع هذا النمو تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة بدرجة أفضل مما هو عليه الآن.